العدد السابع والعشرون
صفـــــر 1448 هـ
أغسطس 2026 م
27

كانـو الثقـافية

حفـل التكـــــريم للدورة الثانية عشرة

جائزة يوسف بن أحمد كانو
Yusuf Bin Ahmed Kanoo Award
مجلة علمية ثقافية شاملة تأسست عام 1429هـ - 2008م
تصدر عن جائزة يوسف بن أحمد كانو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

جائزة يوسف بن أحمد كانو
Yusuf Bin Ahmed Kanoo Award

كانو الثقافية مجلة علمية ثقافية شاملة
تأسست عام 1429هـ - 2008م
تصدر عن جائزة يوسف بن أحمد كانو

العدد السابع والعشرون
صفر 1448 هـ - اغسطس 2026 م

رئيس التحرير
نبيل خالد كانو

مدير التحرير
محمد عبدالرحمن درويش

جرافيكس
بتول جرافيكس
@Batool_graphics
+973 66335549

طُبعت في
مطبعة الأيام

تواصل معنا
جميع المراسلات باسم مدير التحرير

ص.ب: 1170
المنامة - مملكة البحرين

kanoo.award@kanoo.com

www.ybakanooaward.com

هاتـف (+973) 17226153

yba_kanoo_award

المحتويـــات

08
نحو آفاق أرحب و مستقبل واعد
السيد/ نبيل خالد كانو

12
الذكاء الاصطناعي والمدن الذكية
روانا الدجاني

32
حين يستعيد التاريخ نبضه
لطيفة زباري

36
وقفة مع الحاج يوسف بن أحمد كانو في بدايات القرن العشرين

56
أنين لم يكن صادراً عن البحر
أمينة الرويعي

60
مجلة كانو ترصد آراء الفائزين بالدورة الثانية عشرة من جائزة يوسف بن احمد كانو

72
مسيرة متجددة نحو دعم المعرفة والابداع
محمد درويش

74
تكريم أعضاء مجلس أمناء جائزة يوسف بن أحمد كانو تقديراً لعطائهم

80
إعادة تشكيل مجلس أمناء جائزة يوسف بن أحمد كانو

84
جامعة العلوم التطبيقية وجائزة يوسف بن أحمد كانو تبحثان تعزيز التعاون في مجالات التعليم والابتكار والبحث العلمي

جائزة يوسف بن أحمد كانو
Yusuf Bin Ahmed Kanoo Award

كانو الثقافية مجلة علمية ثقافية شاملة تأسست عام 1429هـ - 2008م
تصدر عن جائزة يوسف بن أحمد كانو

قواعـد النشــر

- غايتنا المساهمة في تنمية الإبداع والثقافة والتقدم العلمي.
- المجلة ترحب بالبحوث والدراسات في جميع المجالات العلمية والأدبية والاقتصادية.
- الخــرائط التي تنشــر بالمجــلة توضيحــية وليست مرجعاً للحــدود الدولية.
- البيانات والإحصاءات تقريبية. ما ينشر يعبر عن رأي الكاتب ولا يعبر عن رأي المجلة.
- يجوز الاقتباس مما ينشر شرط الإشارة إلى المجلة ورقم العدد وتاريخ الإصدار، وإلا اعتبر خرقاً لقانون الملكية الفكرية.
- يسعدنا أن نتلقى رسائلكم وملاحظاتكم بواسطة البريد أو على البريد الإلكتروني.

هيئة التحرير

رئيس التحرير
السيد/ نبيل خالد كانو

نحو آفاق أرحب و مستقبل واعد

يسرني أن أقدم إلى قرائنا الكرام العدد السابع والعشرين من مجلة جائزة يوسف بن أحمد كانو، والذي يأتي في مرحلة مهمة من مراحل التطوير والتجديد التي تشهدها الجائزة، سعياً إلى تعزيز رسالتها العلمية والثقافية وترسيخ مكانتها كإحدى المبادرات العربية الرائدة في دعم المعرفة والإبداع.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، واصل مجلس الأمناء وفريق العمل جهوده الحثيثة لتطوير مجالات الجائزة وموضوعاتها، من خلال التشاور والتعاون مع نخبة من الأساتذة والأكاديميين والخبراء الذين يضعون خبراتهم ومعارفهم في خدمة الجائزة وأهدافها. كما نحرص على مواصلة زياراتنا للمؤسسات العلمية والأكاديمية والثقافية داخل البحرين وخارجها، إيماناً بأهمية تبادل الخبرات واستكشاف آفاق جديدة للتعاون والشراكات التي تسهم في الارتقاء بعمل الجائزة وتعزيز أثرها.

وأستفيد من هذه المناسبة لأستذكر بكل التقدير والوفاء الوالد المرحوم خالد محمد كانو، رئيس مجلس أمناء جائزة يوسف بن أحمد كانو، الذي رحل عن دنيانا بعد أن ترك إرثاً غنياً من العطاء والعمل المخلص في خدمة الثقافة والمعرفة. وقد تشرفت بحمل أمانة هذه الجائزة العريقة من بعده، وأسأل الله أن أكون خير خلف لخير سلف. وكان الوالد، رحمه الله، من المهتمين بالشأن الثقافي والفني، وله شغف خاص بالفنون التشكيلية بمختلف مدارسها واتجاهاتها، وقد حرص على أن يترك بصمته الواضحة في مسيرة الجائزة من خلال إطلاق مسابقة الفن التشكيلي، التي أصبحت اليوم إحدى المحطات المهمة في برامجها وأنشطتها.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أعضاء مجلس الأمناء الذين غادروا مواقعهم بعد سنوات من العطاء والعمل المخلص، متمنياً لهم دوام التوفيق والنجاح في مسيرتهم المقبلة، ومقدراً ما بذلوه من جهود أسهمت في رفعة الجائزة وتطورها. وفي الوقت ذاته، أرحب بالأعضاء الجدد، متطلعاً إلى مساهماتهم وأفكارهم التي ستدعم مسيرة التطوير وتساعد على تحقيق المزيد من الإنجازات.

إن طموحاتنا للجائزة كبيرة، وآمالنا أكبر. ونتطلع إلى الوصول إلى آفاق أوسع ومراتب أعلى، سواء من خلال تطوير موضوعات الجائزة ومجالاتها، أو عبر تكريم المزيد من الباحثين والمبدعين المتميزين الذين يثرون مجتمعاتهم وأوطانهم بأبحاث علمية رصينة وأعمال ثقافية وفكرية تلامس العقل والروح، وتسهم في بناء مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً.

والله ولي التوفيق.

جائزة يوسف بن أحمد كانو
Yusuf Bin Ahmed Kanoo Award

كانو الثقافية مجلة علمية ثقافية شاملة تأسست عام 1429هـ - 2008م
تصدر عن جائزة يوسف بن أحمد كانو

روانا الدجاني
محلل مساعد - دراسات

الذكاء الاصطناعي والمدن الذكية والاستدامة الثقافية في البحرين:

الموازنة بين الابتكار والهوية الحضرية في المنامة

تشهد المدن حول العالم تزايداً ملحوظاً في تبني التقنيات الذكية لمواجهة التحديات المرتبطة بالنمو الحضري والحوكمة الحضرية. وقد أسهم ظهور أطر «المدن الذكية المستدامة» (Sustainable Smart Cities) في تسريع هذا التحول من خلال دمج التقنيات الرقمية بالتخطيط الحضري بهدف تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية في آنٍ واحد[1]. ويُعد الذكاء الاصطناعي أحد أبرز مكونات مبادرات المدن الذكية المعاصرة، إذ يتيح للمخططين وصناع القرار تحليل كميات هائلة من البيانات ودعم عمليات صنع القرار القائمة على الأدلة بصورة متزامنة وفعالة[2].

وقد شهد مفهوم «المدينة الذكية» نقاشات أكاديمية ومهنية واسعة، كما تطور تعريفه بمرور الوقت بالتزامن مع تسارع وتيرة التحضر والتحول الرقمي في المدن. ومع ذلك، يركز هذا المقال على أولويات مملكة البحرين في مجال تطبيقات المدن الذكية، ومدى استدامة هذه التصاميم في ضوء الخصائص الجغرافية والتاريخية التي تتميز بها المملكة.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ارتبط تطوير المدن الذكية ارتباطاً وثيقاً بالرؤى الوطنية الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز التحول الرقمي. وتبرز مبادرات إقليمية مثل «دبي الذكية»، و«مدينة مصدر»، و«نيوم» بوصفها أمثلة تعكس كيفية إعادة تشكيل التقنيات الناشئة لأنماط الحوكمة الحضرية وممارسات التخطيط العمراني[٣]. وفي هذا السياق، عززت مملكة البحرين موقعها ضمن هذا التحول الإقليمي الأوسع من خلال إطلاق مبادرات الحكومة الرقمية، والاستثمار في التقنيات الجيومكانية، وتطوير منصات البيانات الحضرية[٤].

إلا أن نموذج التنمية الحضرية في البحرين يختلف عن عدد من جيرانها الخليجيين، إذ يعتمد بصورة رئيسية على نهج «التطوير داخل المدن القائمة» (Brownfield Development)، حيث تُدمج التقنيات الذكية في البيئات العمرانية القائمة بدلاً من إنشاء مدن جديدة بالكامل[٥]. وتكتسب هذه الخصوصية أهمية خاصة في حالة مدينة المنامة، التي شهدت تحولات تاريخية متعددة انتقلت خلالها من مركز تجاري بحري إلى مركز مالي حديث، مما أفرز مشهداً حضرياً معقداً يتسم بالتنوع الثقافي والاستمرارية التاريخية[٦].

ومع مضي البحرين في تعزيز طموحاتها في مجال المدن الذكية، يبرز تساؤل جوهري يتمثل في: كيف يمكن للتطور التكنولوجي والحوكمة الحضرية المدعومة بالذكاء الاصطناعي أن تتعايش مع الحفاظ على الهوية الثقافية والتماسك الاجتماعي؟ وينطلق هذا المقال من فرضية مفادها أن مسار المدن الذكية الناشئ في البحرين يبرز أهمية تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي والتخطيط المراعي للسياق المحلي، حيث يؤدي الذكاء الاصطناعي دوراً أساسياً بوصفه أداة داعمة لاتخاذ القرار، تعمل ضمن منظومات اجتماعية ومؤسسية أوسع، بدلاً من أن تحل محل العنصر البشري في عملية التخطيط الحضري.

شهد مفهوم المدن الذكية تطوراً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين. ففي حين ركزت النماذج المبكرة بصورة أساسية على البنية التحتية التكنولوجية والاتصال الرقمي، أصبحت المقاربات المعاصرة أكثر شمولاً من خلال دمج عناصر الاستدامة والحوكمة ومشاركة المواطنين في عملية التنمية الحضرية[٧]. ويؤكد إطار الأمم المتحدة للمدن الذكية المستدامة أن الاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية، والحوكمة الرشيدة، والحفاظ على التراث الثقافي تمثل جميعها ركائز أساسية لتعزيز مرونة المدن وقدرتها على التكيف مع التحديات المستقبلية[٨].

ويعكس المشهد السياسي والتنموي في مملكة البحرين العديد من هذه الأولويات. إذ تؤكد الاستراتيجيات الوطنية، وفي مقدمتها رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ واستراتيجية الحكومة الرقمية، على الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي بوصفها محركات رئيسية للتنمية الوطنية[٩]. كما برزت المملكة بوصفها إحدى الدول الرائدة إقليمياً في مجال الخدمات الحكومية الإلكترونية، حيث حققت مراكز متقدمة على المستويين الآسيوي والخليجي في مؤشرات الحوكمة الرقمية[١٠].

وتُجسد عدة مبادرات هذا التوجه المتزايد نحو تبني مفاهيم العمران الذكي في البحرين. فمنذ إطلاق قمة البحرين للمدن الذكية عام ٢٠١٦، أصبحت المملكة منصة للحوار حول التقنيات الناشئة والحلول الحضرية المستدامة[١١]. وفي الوقت ذاته، كثفت الجهات الحكومية، مثل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، وهيئة التخطيط والتطوير العمراني، وجهاز المساحة والتسجيل العقاري، من توظيف التقنيات الجيومكانية، والاستشعار عن بُعد، وأدوات التخطيط القائمة على البيانات، بما يعكس تحولاً تدريجياً نحو أنماط أكثر اعتماداً على الأدلة في إدارة وتخطيط المدن[١٢].

ومن أبرز المبادرات الحديثة في هذا المجال المرصد الحضري الوطني في مملكة البحرين، وهو منصة ناشئة تهدف إلى توحيد البيانات الحضرية وإنتاج مؤشرات تتعلق بالاستدامة، وإمكانية الوصول، واستخدامات الأراضي، والبنية التحتية[١٣]. وقد اكتسبت المراصد الحضرية أهمية متزايدة على المستوى العالمي باعتبارها أدوات تدعم التخطيط القائم على الأدلة وتمكن من قياس أداء المدن ومقارنته بالمعايير الدولية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة[١٤]. وتشير هذه التطورات إلى أن مسار التحول نحو المدن الذكية في البحرين يتجاوز مجرد الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية، ليعكس منظومة حوكمة متطورة تتفاعل فيها البيانات والمؤسسات والممارسات التخطيطية في تشكيل المخرجات الحضرية.

علاوة على ذلك، يشهد العالم توسعاً متزايداً في توظيف الذكاء الاصطناعي في الحوكمة الحضرية من خلال تطبيقات تشمل إدارة التنقل، والرصد البيئي، وتحليل استخدامات الأراضي، والنمذجة التنبؤية[١٥]. وتتمتع الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي بقدرة على معالجة كميات ضخمة من البيانات، واكتشاف الأنماط المكانية، وتوليد سيناريوهات تساعد المخططين وصناع القرار على اتخاذ قرارات أكثر استنارة[١٦]. فعلى سبيل المثال، كان تقييم إمكانية الوصول إلى المساحات الخضراء في مناطق مثل الحد يتطلب تقليدياً من المخططين تقسيم الأحياء إلى شبكات مكانية، وحساب الكثافة السكانية داخل كل شبكة، ورسم نطاقات الخدمة حول الحدائق، ثم تحديد نسبة السكان الذين يتمتعون بإمكانية وصول كافية إلى هذه المساحات. أما مع دمج أنظمة المعلومات الجغرافية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في منصات مثل ArcGIS، فيمكن أتمتة هذه العمليات عبر معالجة البيانات الجيومكانية والديموغرافية، بما يتيح إنتاج المؤشرات والخرائط الحضرية خلال ثوانٍ بدلاً من ساعات.

في حين لا تزال الأدبيات المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التخطيط الحضري في البحرين محدودة نسبياً، تشير الدراسات الحديثة إلى أن المملكة لا تزال في المراحل المبكرة من دمج الذكاء الاصطناعي في أنظمة التخطيط والحوكمة الحضرية. وقد كشفت المقابلات التي أُجريت مع ممارسين من مؤسسات معنية بالحوكمة الجيومكانية والتنمية الحضرية عن تطبيقات ناشئة للذكاء الاصطناعي في مجالات مثل الاستشعار عن بُعد، والتحليلات المكانية، والرصد الحضري، بما يعكس تحولاً أوسع نحو الحوكمة الحضرية القائمة على البيانات.

فعلى سبيل المثال، استُخدمت نماذج التعلم العميق المدعومة بالذكاء الاصطناعي لتحليل صور الأقمار الصناعية وتحديد الخصائص البيئية، مثل الغطاء النباتي والتغيرات في استخدامات الأراضي. ويمكن لهذه التقنيات أن تُسرّع بصورة كبيرة العمليات التحليلية التي كانت تتطلب سابقاً تفسيرات يدوية مكثفة واستهلاكاً أكبر للوقت والموارد، مما يعزز قدرة المخططين الحضريين على مراقبة التحولات المكانية وتحديث البيانات واتخاذ قرارات تخطيطية أكثر دقة وفي الوقت المناسب[١٨]. ومع ذلك، أكد الممارسون أيضاً أن المخرجات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي تتطلب التحقق والمراجعة البشرية، لا سيما في الحالات التي تكون فيها مجموعات البيانات محدودة أو عندما تنتج النماذج نتائج غير دقيقة[١٩].

ويعكس ذلك توجهاً أوسع في الأدبيات الدولية، إذ إن الذكاء الاصطناعي في الحوكمة الحضرية غالباً ما يؤدي دوراً أقل بوصفه صانع قرار مستقل، وأكثر باعتباره أداة تعزز الخبرة البشرية وتدعمها[٢٠]. وفي الحالة البحرينية، يبدو أن الذكاء الاصطناعي يساند المخططين الحضريين من خلال تحليل السيناريوهات وتوليد الأدلة والمعطيات، بدلاً من استبدال الحكم المهني والخبرة البشرية. وينسجم هذا التوجه مع النماذج الناشئة للحوكمة الحضرية المتمحورة حول الإنسان، حيث تكمل الأنظمة التكنولوجية خبرات المخططين وأصحاب المصلحة، بدلاً من أن تحل محلها. كما يمكن لهذه النماذج أن تدعم التخطيط التشاركي، وهو مبدأ تؤكد عليه جمعية التخطيط الأمريكية (APA)، التي تدعو إلى تعزيز المشاركة المجتمعية الهادفة في عمليات صنع القرار الحضري، بما يتيح للسكان التعاون مع المخططين والجهات الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين في تشكيل المخرجات الحضرية[٢١].

وقد تمتد تطبيقات الذكاء الاصطناعي مستقبلاً إلى مجالات أخرى، مثل التنبؤ بالحركة المرورية، وتحليل إمكانية الوصول إلى الخدمات، ومحاكاة استخدامات الأراضي. وتتيح هذه الأدوات للمخططين الحضريين تقييم سيناريوهات افتراضية مختلفة، مثل دراسة تأثير إنشاء بنية تحتية جديدة أو مرافق عامة إضافية على أنماط الازدحام المروري أو توزيع الخدمات داخل المدينة. ويتماشى تطوير هذه القدرات مع التحولات العالمية نحو نماذج تخطيطية أكثر تكيفاً وقدرة على التنبؤ بالتحديات المستقبلية.

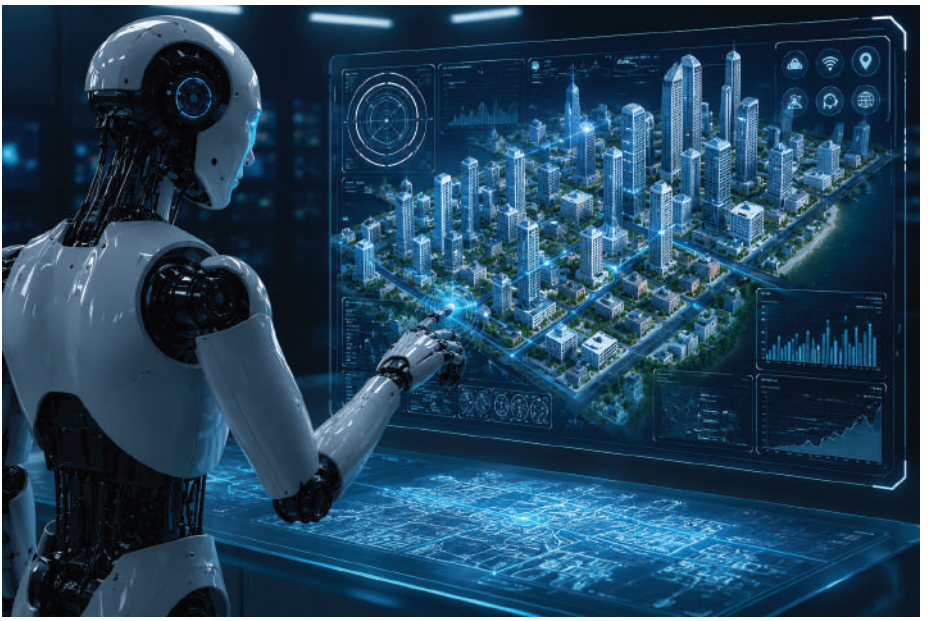

وفي الوقت ذاته، يظل دمج الذكاء الاصطناعي في الحوكمة الحضرية معتمداً على مجموعة من العوامل، من بينها التنسيق المؤسسي، وتوافر البيانات، والخبرات الفنية، وأطر الحوكمة والضمانات التنظيمية. ويؤكد المنظور الاجتماعي-التقني أن الأنظمة التكنولوجية لا تعمل بمعزل عن المؤسسات والبيئات الاجتماعية التي تُطبق فيها، بل تتأثر بها وتؤثر فيها بصورة متبادلة[٢٢].

وعليه، فإن فعالية الحوكمة الحضرية المدعومة بالذكاء الاصطناعي لا تعتمد فقط على مستوى التطور التكنولوجي، وإنما أيضاً على كيفية دمج هذه الأنظمة في العمليات التخطيطية والمؤسسات العامة بصورة تتوافق مع الاحتياجات المحلية والأهداف التنموية.

في حين غالباً ما تتصدر الابتكارات التكنولوجية النقاشات المتعلقة بالمدن الذكية، تظل تصورات المواطنين وآراؤهم عاملاً لا يقل أهمية في نجاح هذه المبادرات. إذ يعتمد نجاح مشاريع المدن الذكية في كثير من الأحيان على مستوى الثقة المجتمعية، ومدى تقبل السكان للتقنيات الجديدة، وانسجامها مع القيم والخصوصيات المحلية[٢٣].

وفي هذا السياق، توفر دراسة استقصائية أُجريت في البحرين خلال الفترة من يناير إلى فبراير ٢٠٢٥ (ن = ١٨١) رؤى مهمة حول كيفية إدراك السكان لعمليات التحديث الحضري وتطوير المدن الذكية في المنامة[٢٤]. وقد أظهرت النتائج مزيجاً من التفاؤل والحذر تجاه دمج مبادرات المدن الذكية المستدامة في البيئة الحضرية.

ومن بين المشاركين في الدراسة، برز تطوير منظومة النقل العام باعتباره الأولوية الأكثر جاذبية ضمن تطبيقات المدن الذكية، حيث اختار ٦٥٪ من المستجيبين هذا المجال باعتباره أولوية للتطوير[٢٥]. وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة بالنظر إلى أن أنظمة التنقل والنقل الحضري تُعد من أكثر المجالات التي استفادت من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التخطيط الحضري، بما في ذلك التنبؤ بالازدحام المروري وتحسين تدفق الحركة وإدارة شبكات النقل بصورة أكثر كفاءة.

وفي الوقت ذاته، أعرب المشاركون في الدراسة عن مجموعة من المخاوف المرتبطة بالخصوصية، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة على المدى الطويل. فقد أشار نحو ٤٦٪ من المستجيبين إلى موافقتهم أو موافقتهم الشديدة على أن مبادرات المدن الذكية قد تؤدي إلى انتهاكات للخصوصية، في حين أبدى العديد منهم مخاوف تتعلق بتفاقم الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وعدم تكافؤ فرص الوصول إلى التكنولوجيا[٢٦]. كما كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين هذه التصورات وبعض المتغيرات الديموغرافية، مثل العمر والدخل والجنس.

ومن اللافت أن المشاركات الإناث كنّ أكثر ميلاً للتعبير عن مخاوف تتعلق بمخاطر الخصوصية، وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا، وصيانة البنية التحتية على المدى الطويل. وتتوافق هذه النتائج مع الأدبيات الأوسع التي تؤكد أن تصورات الأفراد تجاه التكنولوجيا تتشكل إلى حد كبير بفعل الخبرات الاجتماعية والأعراف الثقافية السائدة.

كما سلطت الإجابات المفتوحة في الاستبيان الضوء على الأهمية المستمرة للهوية الثقافية في عملية التنمية الحضرية. فقد ربط المشاركون التعبير الثقافي في مدينة المنامة بمواقع تاريخية مثل باب البحرين، والأسواق التقليدية، والمساحات الدينية، وأنماط التفاعل المجتمعي[٢٧]. وأكد العديد منهم أهمية الحفاظ على هذه العناصر بالتزامن مع جهود التحديث والتطوير العمراني.

ويعكس ذلك توتراً أوسع نطاقاً كثيراً ما يُلاحظ في مدن الخليج العربي، ويتمثل في كيفية التوفيق بين التحولات الحضرية المتسارعة واستمرارية الهوية الثقافية. وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن النماذج التخطيطية المستوردة قد لا تنسجم دائماً مع الخصوصيات الاجتماعية والثقافية المحلية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تشكيل بيئات حضرية تُعلي من الكفاءة والحداثة على حساب الهوية والانتماء للمكان[٢٨].

ومع ذلك، فإن العلاقة بين التكنولوجيا والثقافة ليست بالضرورة علاقة تنافس أو تعارض. فالواقع أن تقنيات المدن الذكية قد تسهم أيضاً في حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه عندما تُطبق بأساليب تراعي السياق المحلي وخصوصية المجتمعات. وتمثل خرائط التراث الرقمية، وتطبيقات الواقع المعزز، وأنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في توثيق المواقع التاريخية أمثلة على الكيفية التي يمكن للتكنولوجيا من خلالها أن تسهم في صون الهوية الحضرية وتعزيزها[٢٩].

وفي البحرين، تكتسب هذه الإمكانية أهمية خاصة بالنظر إلى المكانة التاريخية لمدينة المنامة بوصفها مركزاً للتجارة البحرية ونقطة التقاء حضاري وثقافي عبر قرون طويلة. فتراث المدينة لا يقتصر على المباني والمعالم العمرانية فحسب، بل يمتد ليشمل المساحات الاجتماعية، والعادات والتقاليد، وشبكات العلاقات المجتمعية التي أسهمت تاريخياً في تشكيل الحياة الحضرية في المدينة[٣٠].

وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية إلى أن العديد من السكان يرون إمكانية التعايش بين التقدم التكنولوجي والحفاظ على التراث الثقافي. فقد أعرب أكثر من نصف المشاركين عن ثقتهم في قدرة مبادرات المدن الذكية على تحقيق التوازن بين الابتكار وصون التراث[٣١]. وفي المقابل، أبدت شريحة معتبرة من المشاركين قدراً من التردد أو عدم اليقين، الأمر الذي يشير إلى أن التصورات المرتبطة بالعمران الذكي لا تزال في طور التشكل والتطور داخل المجتمع البحريني.

ومن منظور تخطيطي، قد تتيح الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي فرصاً لتعزيز أنماط أكثر مراعاة للسياق المحلي في الحوكمة الحضرية. فعلى سبيل المثال، يوفر المرصد الحضري الوطني منصة يمكن من خلالها متابعة المؤشرات الحضرية عبر الزمن ومقارنتها بالمعايير والمؤشرات الدولية[٣٢]. وقد تسهم التحليلات المدعومة بالذكاء الاصطناعي مستقبلاً في تحديد المناطق التي تعاني محدودية الوصول إلى المساحات الخضراء، وتقييم كفاءة تقديم الخدمات، وقياس قدرة المدن على الصمود في مواجهة التحديات، مع مراعاة الأولويات التخطيطية المحلية.

ومن المهم الإشارة إلى أن مسار المدن الذكية في البحرين يختلف عن النماذج شديدة المركزية أو المعتمدة بصورة مكثفة على التكنولوجيا، والتي تميز بعض المشاريع الحضرية الضخمة في المنطقة. فبدلاً من إنشاء مدن جديدة بالكامل، يبدو أن نهج المملكة يتجه بصورة متزايدة نحو الدمج التدريجي للتقنيات الذكية ضمن البيئات الحضرية القائمة. وقد يوفر هذا النهج قدراً أكبر من المرونة في تكييف التقنيات مع الاحتياجات المحلية والخصوصيات الثقافية للمجتمع البحريني.

ويقدم المنظور الاجتماعي-التقني إطاراً مفيداً لفهم هذه الديناميكيات. فبدلاً من النظر إلى التكنولوجيا باعتبارها حلاً مستقلاً بذاته، تؤكد نظرية النظم الاجتماعية-التقنية على التفاعل المتبادل بين الأنظمة التكنولوجية والمؤسسات والمجتمع. ووفقاً لهذا المنظور، لا تنشأ المدن الذكية من خلال البنية التحتية وحدها، بل من خلال العلاقات المتشابكة بين البيانات والحوكمة والمواطنين.

يجسد المشهد المتطور للمدن الذكية في البحرين الفرص والتعقيدات المرتبطة بدمج الذكاء الاصطناعي في الحوكمة الحضرية. فالمبادرات الناشئة، مثل المرصد الحضري الوطني، والأنظمة الجيومكانية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، ومنصات

الحكومة الرقمية، تشير إلى تحول متزايد نحو التخطيط الحضري القائم على الأدلة والبيانات.

وفي الوقت ذاته، تُظهر تصورات الجمهور أن التقدم التكنولوجي يصاحبه عدد من المخاوف المتعلقة بالخصوصية، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على الهوية الثقافية. وتشير هذه النتائج إلى أن تطوير المدن الذكية في البحرين لا يمثل عملية تقنية فحسب، بل يُعد أيضاً عملية اجتماعية وثقافية تتداخل فيها الأبعاد التكنولوجية مع القيم المجتمعية والخصوصيات المحلية.

وتُظهر حالة مدينة المنامة أن التحديث الحضري والهوية الثقافية لا ينبغي النظر إليهما باعتبارهما هدفين متعارضين. بل يمكن فهمهما بوصفهما بُعدين مترابطين للتنمية الحضرية يتطلبان توازناً مستمراً وقدرة على التكيف مع التحولات المتسارعة. ومع استمرار تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، تقدم تجربة البحرين رؤى قيّمة حول كيفية دمج مبادرات المدن الذكية ضمن البيئات الحضرية القائمة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على القيم المحلية والسياقات التاريخية التي تشكل هوية المكان.

وفي نهاية المطاف، يسلط مسار المدن الذكية في البحرين الضوء على أهمية النظر إلى التكنولوجيا ليس باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما كأحد المكونات ضمن منظومة حضرية أوسع تتشكل من خلال تفاعل المؤسسات والمجتمعات المحلية والتراث الثقافي. ومن هذا المنطلق، فإن نجاح التحول نحو المدن الذكية لا يعتمد فقط على تبني التقنيات المتقدمة، بل أيضاً على القدرة على توظيفها بما يعزز الاستدامة ويحافظ على الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمدينة.

المصادر

1- International Telecommunication Union (ITU) and United Nations Economic Commission for Europe (UNECE). Collection Methodology for Key Performance Indicators for Smart Sustainable Cities. Geneva: ITU, 2017.

2- Michael Batty, "Artificial Intelligence and Smart Cities," Environment and Planning B: Urban Analytics and City Science 45, no. 1 (2018): 3–6.

3- Mohammed Al-Saidi and Elias Zaidan, "Sustainability in the Gulf: Smart Cities and Urban Development," Journal of Arabian Studies 10, no. 2 (2020): 223–245.

4- Kingdom of Bahrain, Digital Government Strategy 2022–2026 (Manama: Information & eGovernment Authority, 2022); Information & eGovernment Authority (IGA), National Plan and Digital Transformation Initiatives (Manama: IGA, various publications); Survey and Land Registration Bureau (SLRB), AI-Based System for Detecting Changes and Building Violations (Manama: Kingdom of Bahrain, 2024).

5- Ahmed Ajaj et al., "Smart Sustainable Cities in the Gulf Cooperation Council Countries: Challenges and Opportunities," Sustainability 16, no. 2 (2024).

6- Nelida Fuccaro, Histories of City and State in the Persian Gulf: Manama since 1800 (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).

7- Robert G. Hollands, "Will the Real Smart City Please Stand Up?" City 12, no. 3 (2008): 303–320; Simon Elias Bibri and John Krogstie, "Smart Sustainable Cities of the Future: An Extensive Interdisciplinary Literature Review," Sustainable Cities and Society 31 (2017): 183–212.

8- United Nations Economic Commission for Europe (UNECE) and International Telecommunication Union (ITU), United for Smart Sustainable Cities (U4SSC): Collection Methodology for Key Performance Indicators for Smart Sustainable Cities (Geneva: UNECE and ITU, 2017).

9- Bahrain Economic Development Board, Bahrain Economic Vision 2030 (Manama: Bahrain Economic Development Board, 2008); Kingdom of Bahrain, Information & eGovernment Authority, Digital Government Strategy 2022–2026 (Manama: Information & eGovernment Authority, 2022).

10- United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA), United Nations E-Government Survey 2024: Accelerating Digital Transformation for Sustainable Development (New York: United Nations, 2024); Information & eGovernment Authority (iGA), Kingdom of Bahrain, "Bahrain Ranks 18th Globally and Advances up by 36 Positions in the UN eGovernment Development Index (EGDI)," September 17, 2024.

11- Bahrain Smart Cities Summit. About Bahrain Smart Cities Summit. Manama: Bahrain Smart Cities Summit, 2016. Accessed June 15, 2026. https://www.bahrainsmartcities.com

12- Kingdom of Bahrain, Information & eGovernment Authority (iGA), Digital Government Strategy 2022–2026 (Manama: Information & eGovernment Authority, 2022); Survey and Land Registration Bureau (SLRB), "AI-Based System for Detecting Changes and Building Violations," 2024.

13- Kingdom of Bahrain, Kingdom of Bahrain National Report: Achieved Progress in the Implementation of the New Urban Agenda (Manama: Government of Bahrain, 2021).

14- United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), Urban Observatory Guidelines: Better Information, Better Cities (Nairobi: UN-Habitat, 2021).

15- Allam, Zaheer, and Peter Newman. 2018. "Redefining the Smart City: Culture, Metabolism and Governance" Smart Cities 1, no. 1: 4-25. https://doi.org/10.3390/smartcities1010002

16- Inventing Future Cities: Batty, M. (2018): Inventing Future Cities. Cambridge MA: MIT Press, 304 pages, ISBN 9780262038959.

17- Kingdom of Bahrain, AI Readiness Assessment Methodology (RAM) Report (Manama: Information & eGovernment Authority, 2025); Information & eGovernment Authority, "Approach to New Emerging Technologies," Government of Bahrain.

18- Alexandre Banquet et al., Monitoring Land Use in Cities Using Satellite Imagery and Deep Learning (Paris: OECD Publishing, 2022), 8–16.

19- Organisation for Economic Co-operation and Development, OECD Framework for the Classification of AI Systems: A Tool for Effective AI Policies (Paris: OECD Publishing, 2022), 27–30.

20- Michael Batty, Inventing Future Cities (Cambridge, MA: MIT Press, 2018), 247–254.

21- American Planning Association, Planning for Equity Policy Guide (Chicago: American Planning Association, 2019); Patsy Healey, Collaborative Planning: Shaping Places in Fragmented Societies, 2nd ed. (London: Palgrave Macmillan, 2006).

22- Enid Mumford, "The Story of Socio-Technical Design: Reflections on Its Successes, Failures and Potential," Information Systems Journal 16, no. 4 (2006): 317–342.

23- Simon Elias Bibri and John Krogstie, Smart Sustainable Cities of the Future: An Extensive Interdisciplinary Literature Review (Cham: Springer, 2017), 183–212.

24- Rawana Al Dajani, Bahraini Residents' Views on Sustainable Smart City Implementation and Societal Shifts in Manama: A Pilot Study (master's thesis, University of Delaware, 2025).

25- Rawana Al Dajani, Bahraini Residents' Views on Sustainable Smart City Implementation and Societal Shifts in Manama: A Pilot Study (master's thesis, University of Delaware, 2025).

26- Rawana Al Dajani, Bahraini Residents' Views on Sustainable Smart City Implementation and Societal Shifts in Manama: A Pilot Study (master's thesis, University of Delaware, 2025), Tables 11–12.

27- Rawana Al Dajani, Bahraini Residents' Views on Sustainable Smart City Implementation and Societal Shifts in Manama: A Pilot Study (master's thesis, University of Delaware, 2025), chap. 4, "Open-ended Questions Analysis."

28- Velegrinis, Dimitris. "Planning in the Gulf: Urban Development and the Challenges of Context-Sensitive Design." In The Evolving Arab City: Tradition, Modernity and Urban Development, edited by Yasser Elsheshtawy, 145–164. London: Routledge, 2016.

29- UNESCO, Charter on the Preservation of Digital Heritage (Paris: UNESCO, 2003); and Antonella Fresa et al., "The Future of the Past: Digital Technologies for Cultural Heritage," SCIRES-IT 5, no. 1 (2015): 1–12.

30- Fuccaro, Nelida. Histories of City and State in the Persian Gulf: Manama since 1800. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

31- Rawana Al Dajani, Bahraini Residents' Views on Sustainable Smart City Implementation and Societal Shifts in Manama: A Pilot Study (master's thesis, University of Delaware, 2025), Table 14.

32- Kingdom of Bahrain, Urban Planning and Development Authority (UPDA), National Urban Observatory, accessed June 17, 2026.

33- Frank W. Geels, "Technological Transitions as Evolutionary Reconfiguration Processes: A Multi-Level Perspective and a Case-Study," Research Policy 31, no. 8–9 (2002): 1257–1274.

لطيفة زباري
كاتبة

حين يستعيد التاريخ نبضه: كيف تعيد الرواية العربية كتابة الأمس

ترتد الرواية العربية المعاصرة، في ظاهرة لافتة ومستمرة، وبكثافة نحو الماضي، فلم تعد تكتفي برصد تفاصيل الراهن ومواكبة انكساراته؛ إنما باتت تنبش في طيات الزمان لتجعل من التاريخ فضاءً رحباً لأسئلتها ومحركاً أساسياً لأحداثها. هذا الشغف المتصاعد بصياغة التاريخ أدبياً -والذي بات يتصدر قوائم القراءة ومنصات الجوائز- يضعنا أمام تساؤل جوهري حول طبيعة هذا الالتفات نحو الأمس: هل هو مجرد حنين واسترجاع، أم محاولة واعية لفهم الجذور وتفكيك تعقيدات الواقع؟ إن الالتفات إلى التاريخ في السرد العربي اليوم لا يقف عند حدود التوثيق الذي يبرع

فيه المؤرخ، إنما هو سعي مكمل لترميم الذاكرة الوجدانية للمجتمعات، يمنح الحكايات الإنسانية ملامحها العاطفية، ويُعيد إحياء التفاصيل اليومية والهوامش العابرة التي تقع خارج إطار المدونات الرسمية الكبرى.

إن الكتابة التاريخية البحثية، بطبيعتها المنهجية الصارمة، تعنى برصد التحولات الكبرى، والمعارك الفاصلة، والقرارات الإستراتيجية؛ وهي جهود تأسيسية تمنحنا الهيكل العظمي للماضي. لكن الرواية هي من تمنح هذا الهيكل لحماً ودماً ونبضاً. فحين يضع المؤرخ نقطة النهاية في توثيق حدثٍ ما، تبدأ هنا مهمة الروائي.
ولا يسعى الكاتب العربي اليوم إلى منافسة المؤرخ في دقة أحداثه وأرقامه، غير أنه يتحرك في المساحات البيضاء التي تركتها المدونات الكبرى ليتساءل عن الإنسان البسيط الذي عاش على هامش تلك الأحداث العظيمة: كيف كان يقضي مساءه؟ ما هي الأغنيات التي كانت تواسيه، والمخاوف التي تقض مضجعه؟ وكيف أثرت تلك التحولات في تفاصيل عيشه اليومي، وعاداته، وصناعاته التقليدية؟ هنا تتحول الرواية من مجرد سرد حكائي إلى أداة لـ"أنسنة التاريخ"، حيث يُعاد الاعتبار للهامش ليصبح هو المتن، وتتحول الحكاية الفردية العابرة إلى مرآة تعكس الذاكرة العاطفية والروحية لمجتمع بأكمله.

إن هذا التحول الوجداني قاد الرواية العربية مؤخراً إلى تحولٍ كبير في تعاملها مع المادة التاريخية؛ حيث لم يعد هدفها مجرد توثيق الوقائع أو سرد سيرة شخصيات معروفة، إنما اتجه عدد متزايد من الكتاب إلى بناء تاريخ متخيل، في محاولة منهم للتعامل مع ماضٍ معقد، وإعادة النظر في الذاكرة الرسمية للمنطقة. لقد أضحى التاريخ مادة تستخدم لبناء عوالم رمزية تعكس القلق الوجودي والتحولات الجذرية للمجتمع الحديث. ويتجلى هذا النضج بوضوح عند النظر إلى جغرافيا السرد الراهن، حيث تحولت الرواية الخليجية -على سبيل المثال- من استخدام التاريخ كخلفية جافة للأحداث، إلى التعامل معه كمادة للتخييل والتشكيل، لتمارس بذلك دوراً نقدياً فاعلاً في صناعة ذاكرة جمعية جديدة للمنطقة.

وعلى الرغم من أهمية هذا الدور في إثراء فهمنا للتاريخ، بطرق لا يستطيع المنهج التاريخي الجاف تقديمها، فإنها تمتاز بقدرتها الفريدة على تجسيد التجربة الإنسانية للناس العاديين، وتمنح صوتاً لمجموعات هامشية لم يتطرق لها التاريخ الرسمي. فالأديب يقدم من خلال منجزه مجموعة نصوص يستحضر فيها الواقع ويغني ثناياه بالتخيل لتتداخل الأزمنة بين الماضي والحاضر. وقد كشفت بعض الأعمال عن اهتمامٍ واستثمارٍ حقيقيين في الثقافة الشعبية، بما فيها من أساطير وخرافات وموروثات، والاحتفاء بالبيئة المحلية في فترات زمنية متقاربة، في سعي جاد إلى رسم واقع سحري وعوالم غير التي عهدها القارئ وتعود عليها.
وتكتسب هذه الموجه الروائية مشروعيتها الكبرى من كونها نجحت في إقامة جسر معرفي ووجداني يربط الأجيال الجديدة بموروثها الثقافي. ففي عصر يتسم بالسرعة والتدفق الرقمي

الجارف، كادت الصلة بين الجيل المعاصر وتاريخه الشفاهي والمكتوب أن تنقطع، أو تتحول إلى مادة مدرسية جامدة تفتقر إلى الجاذبية. وهنا تدخلت الرواية التاريخية لتعيد صياغة الأمس بلغة حية، رشيقة ومشوقة، فلم تعد حكايات الأجداد، وتحولات المدن القديمة، وقصص الغوص، أو الهجرات الأولى مجرد نصوص في بطون أمهات الكتب، إنما تحولت إلى شخوص ومصائر يتفاعل معها القارئ الشاب، يتماهى مع قلقها، ويستكشف من خلالها هويته وانتماءه. لقد غدت الرواية وسيطاً تربوياً وثقافياً فائق الذكاء، يثير الفضول الفكري لدى الشباب، ويدفعهم للتساؤل والبحث عن جذورهم، لتغدو بذلك حامية للذاكرة الجماعية من الإندثار.

إن الرواية التاريخية اليوم، في سياقها الخليجي والعربي المعاصر، لم تعد مجرد ترف أدبي أو استرجاع حالم للأمس، إنما غدت فعلاً نقدياً واعياً ومقاومة إبداعية ضد النسيان والنمطية. ومن خلال صهر الوثيقة التاريخية في أتون التخييل، وأنسنة الهوامش المنسية، والاستثمار الذكي في الثقافة الشعبية، نجح الأدب في أن يكون حارساً أميناً للهوية، وجسراً حياً يعيد ربط الأجيال بجذورها. إنها باختصار محاولة جادة لترميم وتشكيل وعي جماعي جديد، يثبت أن الحكاية التي لا تروى أدبياً هي حكاية مهددة بالزوال.

هذا التشابك الخلاق يثير في أوساط النقد والأدب العديد من الأسئلة، أبرزها: هل تُعتمد الرواية كمرجعية للسرد التاريخي؟ وكيف يتناول الروائي والمؤرخ الوثائق والوقائع لإعادة كتابة التاريخ بسرد متخيل؟ والإجابة عن هذا السؤال تقتضي التمييز بين الحقيقة التاريخية والحقيقة الأدبية.

وقفة مع الحاج يوسف بن أحمد كانو في بدايات القرن العشرين

ننقل لكم مقتطفات من كتاب (بيت كانو : قرن من تجارة عائلة عربية) للكاتب الراحل خالد محمد كانو رئيس مجلس إدارة مجموعة يوسف بن أحمد كانو السابق و التي تعيطنا نبذة عن الأعمال التجارية للمؤسس الحاج يوسف بن أحمد كانو في بدايات القرن العشرين.

الفترة ١٩١٨ - ١٩٢٦

وبينما كان البنك الشرقي يتفاوض لافتتاح فرعه في البحرين، وُقِّعت الهدنة في ٩ نوفمبر ١٩١٨، عند الساعة الحادية عشرة من اليوم الحادي عشر من الشهر الحادي عشر، إيذاناً بإطلاق آخر رصاصة في الحرب العالمية الأولى. وما إن توقفت الأعمال القتالية حتى اندفع التجار إلى شراء اللؤلؤ بوتيرة كبيرة، فارتفعت الأسعار بسرعة لتصبح أعلى بنحو ٥٠ في المائة من مستوياتها في عام ١٩١٧. ورغم ذلك، فإن هذا الانتعاش لم يكن سوى بداية مرحلة جديدة من التقلبات التي ستشهدها تجارة اللؤلؤ في السنوات اللاحقة.

كان محصول اللؤلؤ في البحرين عام ١٩١٨ أقل من المعتاد بسبب سوء الأحوال الجوية، و تزامن ذلك مع الحظر الذي فرضته الحرب على تصدير اللؤلؤ من الهند إلى أوروبا مما أثر سلباً على الاقتصاد البحريني. ففي نهاية موسم الغوص لعام ١٩١٨، تزامن ارتفاع أسعار اللؤلؤ مع توفر احتياطيات كبيرة من الذهب لدى الأثرياء من التجار العرب، الذين كانوا قادرين على الانتظار لتحقيق عائد مجزٍ على استثماراتهم، فاشتروا ما يقارب نصف اللؤلؤ المعروض في البحرين بغرض المضاربة وتخزينه.

وخلال الفترة من منتصف نوفمبر ١٩١٨ إلى يناير ١٩٢٠، أبحر التجار العرب والهنود في البحرين حاملين معهم لآلئ تقدر قيمتها بنحو ٤٥٠ ألف جنيه إسترليني، تاركين ما قيمته ٦١ ألف جنيه فقط ليتم شحنه عبر القنوات التجارية المعتادة.

لكن خلف هذه الأجواء المتفائلة التي أعقبت الحرب كانت تتشكل غمامة قاتمة تهدد صناعة اللؤلؤ الطبيعي في الخليج العربي، وكان اسم تلك الغمامة ميكيموتو.

وُلد ميكيموتو عام ١٨٥٨، وكان اسمه الأول «كيكيماتسو»، حيث تعني كلمة كيكي الحظ، وتعني ماتسو شجرة الصنوبر، وهي رمز للازدهار في اليابان. ومع اهتمامه بتجارة اللؤلؤ الطبيعي أصبح تاجراً للؤلؤ، وقاده سعيه للكمال إلى اختيار أجود أنواع اللؤلؤ. وفي أحد المعارض التي أقيمت في طوكيو عام ١٨٨٧ لاحظ أن الطلب على اللؤلؤ يتزايد بسرعة هائلة، لدرجة أنه خشي من استنزاف مخزون المحار الطبيعي.

لذلك أمضى السنوات الثلاث والعشرين التالية في محاولة إتقان طريقة صينية قديمة تقوم على إدخال قطعة صغيرة من الصدف داخل المحارة لإحداث تهيج بسيط. وتقوم المحارة، دفاعاً عن نفسها، بإفراز طبقات من المادة اللؤلؤية حول الجسم الغريب، وكلما طال زمن الإفراز زادت جودة وحجم اللؤلؤة الناتجة.

وبحلول يناير ١٩١٦ كان ميكيموتو قد أتقن تقنيته وبدأ بإنتاج لآلئ مستديرة. وخلال السنوات التالية أصبح إنتاج اللؤلؤ المستزرع أسرع وأرخص بكثير من إنتاج اللؤلؤ الطبيعي.

وكانت هذه التطورات بمثابة كارثة على معيشة الغواصين والعاملين في صناعة اللؤلؤ حول العالم. ولم يكن بمقدور صناعة اللؤلؤ الطبيعي في الخليج العربي أن تنافس هذا التطور، حتى مع الجهود المكثفة التي بُذلت خلال موسم غوص كامل مدته ثلاثة أشهر.

وفي الخليج العربي كان عمل طاقم سفينة غوص كاملة يكفي للحصول على عقد واحد فاخر من اللؤلؤ، وعقدين أو ثلاثة من اللآلئ ذات الجودة المقبولة، أما بقية المحصول فكان من درجات أقل جودة.

وخلال عشرينيات القرن العشرين استمرت صناعة اللؤلؤ في البحرين في مواجهة هذه التحديات المتزايدة مع ازدياد انتشار اللؤلؤ المستزرع في الأسواق العالمية.

في عام ١٩٢٢ شهدت تجارة اللؤلؤ انتعاشاً غير متوقع في منتصف العام، إلى درجة أن المخزونات الكبيرة من اللؤلؤ التي كانت قد تراكمت نتيجة ركود العام السابق قد تم تصريفها بالكامل تقريباً. وارتفعت الأسعار لتصبح أعلى بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ و٤٠٪ مقارنة بأسعار عام ١٩٢١. غير أن سوق اللؤلؤ عاد إلى حالة من الركود في عام ١٩٢٤، وكان ذلك لأسباب عدة.

أولاً، كانت هناك شكوك متزايدة في الأسواق الهندية والفرنسية بشأن إمكانية خلط اللؤلؤ الطبيعي باللؤلؤ الياباني المستزرع. وثانياً، أبدى المشترون الأوروبيون الكبار، وهم أهم زبائن أجود أنواع اللؤلؤ، حذراً متزايداً بسبب المظهر الخارجي للؤلؤ المستزرع الياباني. فقد كانوا يخشون أن يكون قد خُلط باللؤلؤ الطبيعي العربي.

واستجابت الحكومة في البحرين بسرعة، فحظرت استيراد اللؤلؤ المستزرع إلى البلاد وأصدرت تحذيراً شديد اللهجة. كما نُصح نائب الحاكم بشراء أجهزة أشعة سينية واستئجار خبير للكشف عن اللؤلؤ المستزرع، إذ إن هذا النوع عند تصويره بالأشعة أو شطره إلى نصفين لا يُظهر الطبقات المتراكبة المميزة للؤلؤ الطبيعي.

ورغم أن هذه الإجراءات ساعدت على حماية صناعة اللؤلؤ البحرينية المتقلبة، فإن التهريب كان بالغ الصعوبة من حيث المكافحة والسيطرة. وحتى الخبراء وجدوا أن التمييز بين اللؤلؤ الخليجي الطبيعي وبعض الأنواع المستزرعة المستوردة ليس سهلاً بمجرد دراسة الحجم أو اللون أو الشكل.

وفي الوقت نفسه كانت التجارة العامة في البحرين مزدهرة، لكن موسم الغوص التالي كان مخيباً للآمال إلى حد كبير. ومن المفارقات أن عدد سفن الغوص كان أكبر من المعتاد، ومع ذلك كانت الظروف الجوية سيئة طوال الموسم.

وخلال إحدى الرحلات ضرب إعصار قوي أسطول الغوص، ويُقدَّر أن ما بين ثلاثين وأربعين سفينة غرقت مع خسائر جسيمة في الأرواح. وقد أدى ذلك إلى إفلاسات واسعة النطاق، حتى أصبح عام ١٩٢٣ يُعرف في البحرين باسم «سنة الطبعة» أو «عام الغرق».

ويُظهر هذا الحدث بوضوح مدى اعتماد الاقتصاد والمجتمع على صناعة اللؤلؤ. فغياب موسم غوص ناجح كان سبباً في معاناة كبيرة للعديد من المجتمعات البحرينية. وبما أن موسم الغوص الجيد لا يتجاوز أربعة أشهر وعشرة أيام، فإن كثيراً من سكان الجزيرة كانوا بلا مصدر دخل خلال بقية العام.

وكان الحل بالنسبة لكثير من نواخذة وسفن الغوص هو الراحة لمدة شهر تقريباً بعد انتهاء الموسم، ثم الانطلاق في رحلات تجارية إلى مسقط والهند وما بعدها، أو جنوباً حتى عدن، وأحياناً إلى زنجبار، سعياً إلى تحقيق دخل يعوض خسائر موسم الغوص.

في كل ميناء كانت السفن تبيع ما تحمله من بضائع ثم تشتري بضائع جديدة يمكن بيعها بربح في الميناء التالي، وهكذا دواليك. ومع مرور الوقت نشأت شبكة من المقاهي التجارية في مختلف الموانئ التي يتردد عليها النواخذة، حيث كانوا يتناقلون فيها الأخبار عن السلع المطلوبة في الموانئ المجاورة.

فعلى سبيل المثال، كانوا كثيراً ما ينقلون التمور واللؤلؤ إلى بومباي، ثم يعودون بالأخشاب والأرز والتوابل. كما كانت صناعة نسج أشرعة السفن من الصناعات المزدهرة في البحرين، لكنها بدأت تتراجع بسبب الضرائب المرتفعة التي فُرضت على المواد الخام المستوردة. ومع ذلك، استقر نحو ستين نسّاجاً في قرية البديع، وشجع نجاحهم على إنشاء مراكز جديدة لصناعة الأشرعة في قرى أخرى، ولا سيما في الدراز والمرخ وبني جمرة، حيث أصبحت صناعة النسيج لاحقاً نشاطاً اقتصادياً مهماً.

ورغم أن صناعة الأشرعة أصبحت أكثر هشاشة من السابق، فإن مبادرات تجارية جديدة كانت تظهر، حاملةً بعض الآمال بمزيد من الازدهار، على الأقل بالنسبة للحاج يوسف.

ومع انتهاء الحرب بدأت التجارة الدولية تستعيد نشاطها. فقد عُيّن الحاج يوسف وكيلاً لشركة ستريك لاين (Strick Line) في البحرين. وكانت هذه الشركة قد أنشأت خطاً ملاحياً بين البصرة (أقصى جنوب بلاد ما بين النهرين آنذاك) لتمثيل عدد من الشركات البريطانية، خاصة في مجال السلع الاستهلاكية.

فبينما كانت شركة ستريك تصدّر المواد الغذائية مثل التمور والشعير والحبوب الأخرى المزروعة على ضفاف نهري دجلة والفرات، كانت تستورد أيضاً معدات وآلات حديثة، مثل المولدات الكهربائية القادمة من الهند إلى العراق.

و قد هذا الأمر مناسباً للحاج يوسف الذي كان يشتري البضائع التابعة للشركة من مكتبها في البصرة. وشملت هذه التجارة مجموعة واسعة من السلع التي كانت تحتاجها أسواق البحرين، إضافة إلى الأسواق التي طورها الحاج يوسف في المملكة العربية السعودية وقطر ودبي.

وتُعد قوائم الشحن التي نجت من عبث الزمن والآفات والرطوبة وثائق شيقة للغاية. فعلى سبيل المثال، تكشف سجلات شركة الخليج للملاحة البخارية عن وصول أكياس وطرود محملة بالنعناع المجفف و السكر بانتظام إلى البحرين، إلى جانب زيت الخيزران المخزن في براميل.

كما كانت تصل أيضاً خيوط الحبال والكركم والشحم الحيواني (المستخدم في صناعة الشموع والصابون)، وهي تفاصيل تمنحنا لمحة مثيرة عن طبيعة الحياة في البحرين في الماضي.

وتشير إحدى وثائق الشحن الخاصة بالسفينة SS Zafran، التي أبحرت من كراتشي إلى البحرين في ١١ يناير، إلى تنوع كبير في البضائع التي كانت تتدفق إلى الأسواق البحرينية آنذاك، وهو ما يعكس الدور المحوري الذي كانت تؤديه البحرين كمركز تجاري وإعادة تصدير في منطقة الخليج.

ومن الأمثلة الجيدة على ذلك، بيان شحن صادر عن شركة الخليج للملاحة البخارية وموجّه إلى يوسف أحمد كانو في البحرين، جاء فيه ببساطة: «من دبي إلى البحرين، قطعة واحدة من العملات المعدنية، بقيمة ٢٠,٠٠٠ روبية».

وفي يناير ١٩٢٠ أيضاً، حظي يوسف بن أحمد كانو بشرف دعوته لحضور مجلس الملك عبدالعزيز بن سعود في الأحساء، مع الميجور ديكسون، الوكيل السياسي البريطاني. وقد انضم اليهم عبدالعزيز القصيبي، وكيل الملك في البحرين في رحلة بحرية من البحرين إلى البر السعودي في ٢٩ يناير ١٩٢٠.

وكان الحاج يوسف معروفاً لدى ديوان الملك عبدالعزيز منذ سنوات، إذ كان يزوده بالسلع والخدمات. وكانت الطلبات تُستقبل إما مباشرة عبر البرقيات من الرياض، أو عن طريق عبدالعزيز القصيبي. و على الرغم من أن الحاج يوسف كان صديقاً مقرباً للشيخ عبدالله السليمان، أمين المالية و الوزير لدى الملك عبدالعزيز، إلا أنه لم يلق الملك عبدالعزيز شخصياً. ومن شبه المؤكد أن الزيارة كانت ستوفر علاقات تجارية و فرص جديدة للحاج يوسف.

ويبدو أن الملك عبدالعزيز كان قد عبّر عن رغبته في تطوير ميناء العقير من خلال إنشاء رصيف بحري ومنارة، وترتيب زيارات منتظمة كل أسبوعين لسفن شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية. ففي ذلك الوقت كان العقير الميناء الوحيد الذي يخدم إقليمي الأحساء ونجد، و إعتمد الإقليمان على الكويت و البحرين في عمليات إستيراد البضائع. أما الدمام، لم تكن آنذاك سوى قرية ساحلية صغيرة تبعد نحو ١٢٠ ميلاً شمال غرب العقير.

وكان جوهر فكرة الملك عبدالعزيز يتمثل في أنه إذا تم تطوير ميناء العقير بما يكفي لاستقبال البضائع مباشرة من الهند، فإن إقليمي الأحساء ونجد يمكن تزويدهما بالسلع مباشرة دون المرور بالتجار والوكلاء في البحرين والكويت.

ومن جهة، كان الحاج يوسف سيخسر جزءاً من أعمال إعادة الشحن التي كانت تنطلق من البحرين. لكن من جهة أخرى، لو نجحت فكرة الملك عبدالعزيز، فإن شركات الملاحة الأجنبية كانت ستحتاج إلى وكلاء يتولون أعمالها في العقير والجبيل والقطيف.

وكانت الموانئ الثلاثة مرشحة لذلك لأنها تملك مرافق مناسبة نسبياً لاستقبال سفن الشحن. غير أن العيب الرئيسي فيها كان أن كل ميناء يقع في مياه ضحلة الأمر الذي كان يجبر حتى أصغر السفن البخارية على الرسو بعيداً عن الشاطئ.

ومن الواضح أن الحاج يوسف لم يكن قلقاً كثيراً بشأن أي من هذه الخيارات. بل إن المعلومات التي جمعها من خلال شبكة أعماله البحرية جعلته يفترض أن التطورات المستقبلية في المنطقة ستوفر له فرصاً تجارية جديدة، أياً كان الميناء الذي سيقع عليه الاختيار لتولي هذا الدور.

عندما زار الحاج يوسف الرياض في يناير ١٩٢٠، كانت فكرة توسيع شبكة وكالاته الملاحية إلى داخل الجزيرة العربية قد تجاوزت مرحلة التفكير النظري وأصبحت مشروعاً قيد الدراسة الجدية.

ومن الصعب اليوم أن نتخيل زمناً كان فيه ميناء الجبيل أقل من محطة صناعية حديثة. كما أن النظر إلى مجموعة يوسف بن أحمد كانو اليوم، بثقلها الكبير داخل المملكة العربية السعودية من حيث الحجم والتنوع، يجعل من الصعب تصور أنها لم تكن قد أسست أي مصالح تجارية على الساحل المقابل للبحرين عام ١٩٢٠.

ومن النقاط المهمة التي استهل بها الحاج يوسف العقد الجديد هو زيارة المفوض المدني البريطاني القادم من بغداد إلى البحرين. وقد جذبت هذه الزيارة اهتماماً ليس بسبب آثارها المباشرة، بل لما ترتب عليها لاحقاً فيما يتعلق بدور سلاح الجو الملكي البريطاني (RAF)، الذي كان قد تأسس قبل عامين فقط، وبدأت الحكومة البريطانية آنذاك تستكشف إمكانية إنشاء مطار في البحرين.

ومن الأحداث المهمة كذلك ما وقع خلال عام ١٩١٩، حين قام رائدان جريئان، أحدهما طيار والآخر صحفي من صحيفة The Morning Post، برحلة جوية من هافيلاند DH4 انطلقت من مطار هونسلو هيث قرب باريس.

وقد دشنت هذه الرحلة التاريخية شركة Aircraft Transport and Travel Limited (التي أصبحت لاحقاً جزءاً من الخطوط الجوية البريطانية)، كما دشنت أول خدمة جوية دولية منتظمة يومية بين عاصمتين أوروبيتين.

ولم يكن أحد بحاجة إلى كرة بلورية ليتنبأ بأن السفر الجوي التجاري سيشمل العالم عاجلاً أم آجلاً، بما في ذلك الجزيرة العربية. أما في تلك المرحلة المبكرة، فإن وجود سلاح الجو الملكي البريطاني في المحرق كان ذا أهمية مباشرة للحاج يوسف. وبصفته وكيلاً لشركة النفط الأنجلو-فارسية

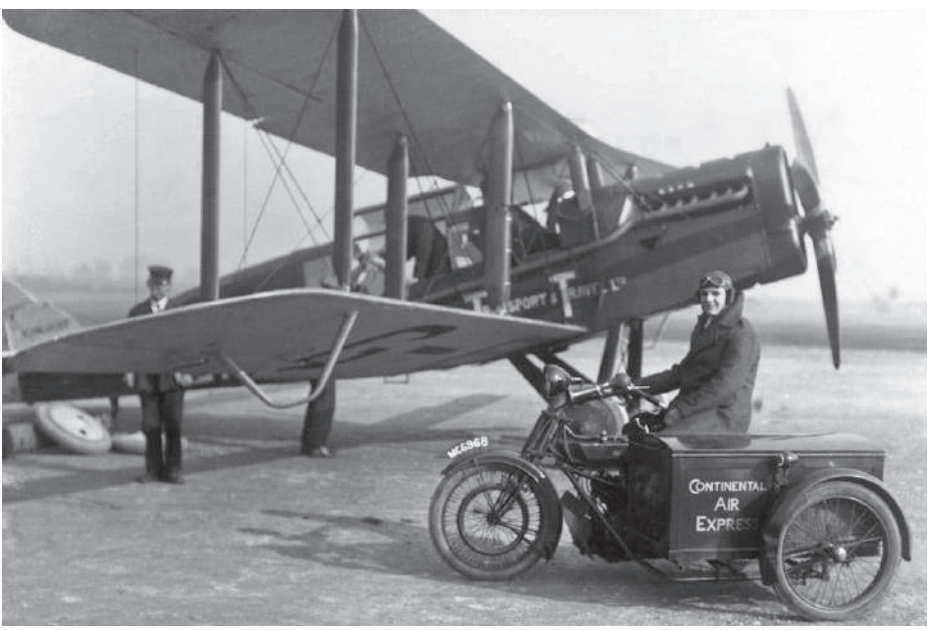

(APOC) في البحرين، فقد كان في موقع مثالي للتنافس على تزويد الطائرات البريطانية بالوقود.

وخلال زيارته القصيرة، أقر المفوض المدني إنشاء ميدان للطائرات بطول ٦٥٠ ياردة (٥٩٤ متراً) وعرض ٤٠٠ ياردة (٣٦٥ متراً). كما أُقيمت أعمدة وعلامة قماشية على شكل حرف T أبيض كبير لتحديد اتجاه الرياح، وبحلول أبريل ١٩٢٠ أصبح الموقع جاهزاً.

وفي يونيو من العام نفسه زار البحرين نائب المارشال الجوي السير و. ج. سالموند لمعاينة الموقع الجديد للطائرات. وقد رأى على الفور أن المدرج ضيق أكثر مما ينبغي، وطلب توسيعه فتم تجهيز الموقع وفقاً للمواصفات المطلوبة.

لكن المثير للاهتمام أن سجلات حكومة البحرين وأرشيف العائلة لا يحتويان على معلومات كثيرة توضح التطورات اللاحقة خلال السنوات التالية. ومع ذلك، فإن ما توفر من شواهد يشير إلى أن البحرين كانت قد بدأت مبكراً في إدراك الأهمية الاستراتيجية للطيران المدني والعسكري، وأن الحاج يوسف كان في موقع متميز للاستفادة من هذه التحولات الجديدة في عالم النقل والاتصالات.

غير أننا نعلم أن أربع شركات طيران ناشئة في بريطانيا اندمجت في الأول من أبريل ١٩٢٤ لتشكيل شركة الخطوط الجوية الإمبراطورية (Imperial Airways). وبعد ذلك مباشرة تقريباً بدأت الشركة الجديدة تدرس إمكانية تشغيل خط جوي بين لندن والهند.

ANNIBAL

وفي ٨ يونيو ١٩٢٤ وصلت إلى البحرين ثلاث طائرات تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني كانت متمركزة في العراق. وخلال هذه الزيارة الدعائية التي استمرت أربعة أيام، قام نائب الحاكم الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة والوكيل السياسي البريطاني برحلة جوية استغرقت ساعة ونصف الساعة. ولأول مرة شاهد نائب الحاكم «كامل أراضيه» من الجو، إضافة إلى أسطول الغوص البحريني الذي كان يعمل آنذاك على بعد نحو أربعين ميلاً من الجزيرة الرئيسية.

وقد تركت هذه التجربة أثراً كبيراً في الشيخ حمد، الذي دعا ضباط سلاح الجو الملكي البريطاني إلى تكرار زياراتهم كلما أمكن ذلك. ومن جانبهم وجد الضباط أن موقع البحرين الجغرافي وميدان الهبوط فيها مرضيان. وكان الرأي السائد أن موقع البحرين المتميز يجعلها جديرة بأن تُؤخذ في الاعتبار كمحطة جوية مستقبلية.

وهكذا، ففي عام ١٩٢٦، وبصفته وكيلاً لشركة النفط الأنجلو-فارسية (APOC) في البحرين، بدأ الحاج يوسف بتزويد سلاح الجو الملكي البريطاني بالوقود.

المصدر: كتاب (بيت كانو : قرن من تجارة عائلة عربية) | الكاتب: خالد محمد كانو
دار النشر : مركز لندن للدراسات العربية | سنة الإصدار: ١٩٩٧

أمينة سعد الرويعي
كاتبة

أنينٌ لم يكن صادرًا عن البحر

هناك من يكتب البحر لأنه جميل...
وهناك من يكتبه لأنه يتذكره.
أما الشاعر البحريني علي عبدالله خليفة، فلم يكتب البحر لأيٍّ من السببين.
لقد كتبه لأنه كان يسمع أنينه.

حين نقرأ ديوانه **أنين الصواري** ندرك سريعًا أننا لسنا أمام شاعر يحتفي بزرقة الموج أو يصف السفن واللؤلؤ كما لو كانت مشاهد سياحية. نحن أمام شاعر يحاول أن يعيد إلينا الأصوات التي ابتلعها البحر، وكأن القصيدة جاءت لتكتب ما عجز التاريخ عن قوله. فالتاريخ يخبرنا كيف عاش الغواصون، أما الشعر فيخبرنا كيف كانوا يشعرون.

ما يثير اهتمامي في هذا الديوان أن علي عبدالله خليفة لا يتعامل مع البحر بوصفه مكانًا، وإنما بوصفه ذاكرة. والذاكرة عنده ليست حنينًا إلى زمن جميل كما قد يتخيل البعض، بل استدعاء لحياة امتلأت بالتعب والخوف والانتظار. فالبحر الذي نراه اليوم رمزًا للجمال كان يومًا ميدانًا يخرج إليه الرجال كل صباح وهم لا يعرفون إن كانوا سيعودون مع الغروب أم سيبتلعهم الموج.

لقد اعتدنا أن ننظر إلى اللؤلؤ بوصفه رمزًا للثراء والرفاه، لكن الشاعر يعيدنا إلى ما قبل اللؤلؤة نفسها؛ إلى الرئة التي كادت تختنق في الأعماق، وإلى اليد التي تشققت من العمل، وإلى الجسد الذي أنهكه الملح، وإلى الأم التي كانت تقف على الساحل تراقب الأفق، لا تنتظر اللؤلؤ، بل تنتظر ابنها. وكأن علي عبدالله خليفة يريد أن يقول لنا إن الأشياء الجميلة كثيرًا ما تخفي وراءها تاريخًا طويلًا من الألم لا يلتفت إليه أحد.

وربما لهذا السبب اختار كلمة أنين عنوانًا لديوانه. فالصراخ يسمعه الجميع، أما الأنين فلا يسمعه إلا من يقترب. إنه الصوت الذي يخرج من أعماق الروح، حين يصبح التعب جزءًا من الحياة. لذلك لا يبدو أن الأنين صادر عن البحر بقدر ما هو صادر عن الإنسان الذي عاش معه، حتى أصبحت الصواري نفسها شاهدة على معاناته، وكأنها تحمل ذاكرته بقدر ما تحمل الأشرعة.

ما يميز هذا الديوان أيضًا أنه لا يكتب عن البحر وحده، بل عن العدالة. فخلف كل لؤلؤة يلمع بريقها، يقف إنسان مجهول خاطر بحياته، وخلف كل سفينة عادت محملة بالرزق، هناك من دفع الثمن بصمته وتعبه. ولهذا يتحول البحر في قصائد علي عبدالله خليفة إلى مرآة تكشف علاقة الإنسان بالعمل، وبالفقد، وبالكرامة، وبالثمن الذي يدفعه البسطاء كي تستمر الحياة.

لهذا لا أستطيع أن أقرأ أنين الصواري باعتباره ديوانًا عن الماضي. إنه ديوان عن كل إنسان يصنع الحياة ثم يختفي من ذاكرتها، وعن أولئك الذين يحملون المجتمعات على أكتافهم، بينما تُكتب البطولات بأسماء غيرهم. وربما تغيّر البحر، وربما انتهى عصر الغوص، لكن السؤال الذي يطرحه علي عبدالله خليفة ما زال حاضرًا: كم من الناس يصنعون الجمال، ولا يحصلون حتى على حق رواية قصتهم؟

لعل أجمل ما فعله علي عبدالله خليفة أنه لم يحاول أن يخلّد البحر، بل خلّد الإنسان الذي عاش معه. منح القصيدة وظيفة تتجاوز الجمال اللغوي، فجعلها وعاءً للذاكرة، ومساحةً لإنصاف من تجاهلتهم كتب التاريخ. ولذلك بقي أنين الصواري حيًا بعد أكثر من نصف قرن، لأنه لم يكن يكتب عن البحر وحده، بل عن الإنسان؛ والإنسان، ما دامت آلامه وأسئلته تتكرر، لا يشيخ.

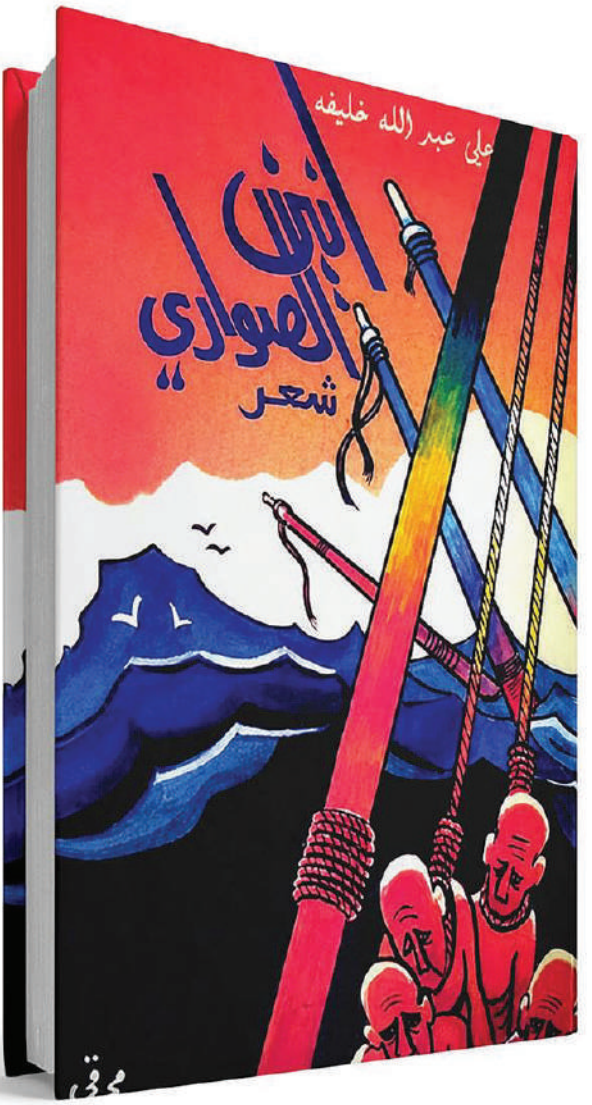
علي عبد الله خليفه
بحر
الصواري
شعر

مجلة كانو ترصد آراء الفائزين بالدورة الثانية عشرة من جائزة يوسف بن احمد كانو

إلتقت مجلة كانو بالفائزين بالدورة الثانية عشرة لجائزة يوسف بن أحمد كانو و إستطلعت آرائهم حول مشاعرهم بعد الفوز بالجائزة و رأيهم في المشاركة فيها و قد أبدى الجميع تقديرهم لدورعائلة كانو في دعم العلوم و الابداع الثقافي وعن إمتنانهم بالتكريم الذي حظوا به.

و في البداية تحدث الفائز بالمركز الأول في مجال البحث الأقتصادي د. إبراهيم فؤاد الخصاونة من المملكة الأردنية الهاشمية قائلاً:

لقد شعرت بالفرح الغامر لأنني فزت بهذه الجائزة القيّمة والمعتبرة على الصعيد العربي، وهي جائزة لها مكانتها نظراً لاهتمامها بالبحث العلمي، و قد شاركت في مجال البحث الإقتصادي لأنني مؤمن أن الدراسات الإقتصادية ذات أهمية بالغة في عالم اليوم و كما تعلمون فإن تقدم الدول يقاس بمقدار تقدمها في العمل البحثي.

أما آية علي سليم و هي الفائزة بالمركز الأول مناصفة مع د. الخصاونة فقالت حول تلقيها خبر الفوز:

سارعت بسؤال السيدة التي إتصلت بي عن المركز؛ "هل حصد البحث المركز الأول أم الثاني؟"، وكان جوابها: "المركز الأول طبعاً"، حينها شعرت بالامتنان لمحكمي الجائزة على انصافهم البحث، واحلاله المرتبة التي يستحقها، وشعرت بسعادة آنست القلب وجعلتني من خفة الاحساس كما الطير. و أضافت، أن الدافع وراء المشاركة في الجائزة هو اهتمام المجال الاقتصادي في جائزة يوسف بن أحمد كانو بمحركات النمو الاقتصادي وبؤر ارتكاز العلاقات الدولية في الإقليم العربي، تيمناً بمسيرة رائد الأعمال الاقليمية، الوجيه الجد الأكبر، الحافلة التي أثرت الكيان التجاري، وفرضت نفسها في المشهدالعالمي.

من جانبه تحدث حسين علي نوح من فريق مشروع (ثقة) الفائز بالمركز الأول في مجال بحوث الطلبة الجامعيين عن شعوره بفخر كبير بعد فوزه هو و زملائه بالجائزة خاصةً وأنها تحمل إسماً عريقًا له مكانته المهمة في مملكة البحرين و الخليج العربي. و يعتبر هذا الفوز بالنسبة لهلحظة تقدير لمسيرة العمل والجهد المبذول في تطوير مشروع (ثقة)،ويعددافعًا معنويًا كبيرًا للاستمرار وتقديم الأفضل.. كما ذكر أنه يطمح إلى تطوير المشروع ليصبح منصة متكاملة في مجال إدارة الفواتير والضمانات الرقمية.

أما فاطمة فلاح عبدالمجيد الفائزة بالمركز الثاني في مجال بحوث طلبة الجامعات من خلال مشروع (سوق بوت) فأكدت أن شعورها لا يوصف و مليء بالفخر والامتنان حيث كان الفوز لحظة مميزة لها وإضافة ملهمة إلى مسيرتها الأكاديمية وتقديرا للجهد الذي بذلته في مجال البحث العلمي و الذكاء الاصطناعي. و أضافت أنها تطمح إلى مواصلة العمل في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة، وتطوير أبحاث ومبادرات ذات أثر عملي، إلى جانب الاستمرار في التعلم والمشاركة في برامج ومشاريع ابتكارية محلية ودولية.

ثم تحدثت زهراء العكبري من فريق مشروع (بنيان) الفائز بالمركز الثالث في مجال بحوث طلبة الجامعات فذكرت أن المشاركة في الجائزة وفرت لها تجربة فعلية للعمل ضمن فريق مختلف المهارات والتخصصات، و أضافت لها الكثير كمصممة UI/UX قادرة على العمل المشترك مع فريق البرمجة والتقنيات.

أما الفائزة بالمركز الأول في مجال الفن التشكيلي، فاطمة جعفر عبدعلي، فبينت أنها ممتنة لجائزة يوسف بن أحمد كانو على تكريمها و أنه بعد فوزها بالجائزة تخطط إلى تطوير مهاراتها الفنية لتوظفها في خدمة وطنها و أنها تطمح للتعمق في مجال الفنون والتصميم من خلال إكمال الدراسة الجامعية و من ثم بدء دراسة الماجستير والدكتوراه وذلك للوصول للعالمية كفنانة تشكيلية.

و ذكر الفائز بالمركز الثالث في مجال الفن التشكيلي، ياسر سعيد أحمد، أن هدفه من المشاركة في الجائزة هو تعزيز مسيرته الفنية، وأنه أثبت لنفسه أنه قادر على خوض التحديات وتحقيق الإنجاز. كما أعرب عن شكره لعائلة كانو و القائمين على الجائزة قائلاً : "أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى القائمين على جائزة يوسف بن أحمد كانو، على جهودهم الراقية والمرموقة في خدمة الفن والثقافة، وإتاحة هذه المساحة القيمة للمبدعين. كما أخص بالشكر عائلة كانو الكريمة على دعمهم الأصيل للفن في مملكة البحرين، ودورهم البارز في تعزيز الحركة الفنية وتشجيع الفنانين على مواصلة العطاء والإبداع".

و ذكر الفائز بالمركز الثالث في مجال الفن التشكيلي، ياسر سعيد أحمد، أن هدفه من المشاركة في الجائزة هو تعزيز مسيرته الفنية، وأنه أثبت لنفسه أنه قادر على خوض التحديات وتحقيق الإنجاز. كما أعرب عن شكره لعائلة كانو و القائمين على الجائزة قائلاً : "أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى القائمين على جائزة يوسف بن أحمد كانو، على جهودهم الراقية والمرموقة في خدمة الفن والثقافة، وإتاحة هذه المساحة القيمة للمبدعين. كما أخص بالشكر عائلة كانو الكريمة على دعمهم الأصيل للفن في مملكة البحرين، ودورهم البارز في تعزيز الحركة الفنية وتشجيع الفنانين على مواصلة العطاء والإبداع".

أما آية علي سليم، فأختتمت اللقاء بهذه الكلمات المعبرة: " آمن آل كانو في مملكة البحرين الشقيقة بأن الكمنجة والبندقية تصنعان من الشجرة ذاتها؛ والكمنجة رمزٌ للفنون، أما البندقية فهي سلاح تقدم المعارف الإنسانية والمتمثل بالبحث العلمي. رحل الوجيه الجد الأكبر جسداً لكنه عاش أزلاً؛ فقد أكمل خلفه المسيرة مخلدين ذكراه، وواضعين التفاني والإخلاص نُصب الأعين.. بوركت جهودهم فهم أهل للشكر والتقدير.. نسأل الله لمن رحلوا الرحمة والخلود في الجنان، ونسأل الله للعائلة الكريمة البركة في العمر، والصحة في الجسد، والراحة في البال، والسعادة في القلب.. لقد أنبت ذاك اليوم إكليلاً ياسيمينياً في الوجدان قبل أن يمضي بسلام، لكن عطره يعبق إلى يومي هذا مُضفياً الخفة على أوقاتي".

د. جاسم حاجي جاسم
رئيس المجموعة العالمية للذكاء الاصطناعي

د. عمر أحمد العبيدلي
رئيس جمعية الإقتصاديين البحرينية

د. أسامة أحمد العلي

د. رائدة سيد كاظم العلوي
رئيس جمعية المهندسين البحرينية

د. عادل إسماعيل العلوي
الأعمال ونظم المعلومات بجامعة الخليج العربي

دس المعماري والفنان خالد علي الهاشمي

مدير التحرير
محمد درويش

مسيرة متجددة نحو دعم المعرفة والإبداع

يأتي العدد السابع والعشرون من مجلة كانو في مرحلة تشهد فيها جائزة يوسف بن أحمد كانو حراكاً متواصلاً وجهوداً متجددة تهدف إلى تطوير مسيرتها وتعزيز دورها في دعم البحث العلمي والإنتاج الثقافي والإبداعي.

وخلال الفترة الماضية، واصلت الجائزة العمل على مراجعة مجالاتها وموضوعاتها بإشراف اللجنة التنفيذية، إيماناً بأن التطوير المستمر هو السبيل للحفاظ على مكانة الجائزة وريادتها. كما استمرت اللقاءات والزيارات للمؤسسات العلمية والأكاديمية والثقافية، سعياً إلى تبادل الخبرات وبناء شراكات تسهم في توسيع دائرة التأثير وتعزيز حضور الجائزة في الأوساط المعرفية والثقافية.

وقد شهدت الدورة الثانية عشرة للجائزة محطة مهمة تمثلت في الحفل الختامي الذي كُرّم خلاله عدد من الباحثين والمبدعين وأصحاب الإنجازات المتميزة في مختلف مجالات الجائزة. وكان لحضور معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، أثر بالغ لدى المكرمين والحضور، فهو من الداعمين لمسيرة الجائزة منذ سنوات طويلة، ويعكس حضوره الدائم حرصه على تشجيع البحث العلمي والإبداع الثقافي، ودعمه المستمر للمبادرات الوطنية التي تسهم في بناء المعرفة وتنمية الإنسان.

وبهذه المناسبة، نتقدم بأصدق التهاني إلى جميع الفائزين والمكرمين في الدورة الثانية عشرة، تقديراً لما قدموه من أعمال وبحوث متميزة أسهمت في إثراء الساحة العلمية والثقافية. كما نتطلع إلى أن تشهد الدورات المقبلة مشاركة أوسع وانتشاراً أكبر، وأن تستقطب الجائزة أعداداً متزايدة من الباحثين والمهتمين بالشأن العلمي والثقافي، بما يعزز ثقافة البحث والإبداع ويشجع على إنتاج المعرفة الرصينة التي تحتاجها مجتمعاتنا.

إن ما حققته الجائزة على مدى سنوات طويلة يدعونا إلى التفاؤل بالمستقبل، ويحفزنا على مواصلة العمل من أجل تطوير برامجها ومبادراتها، لتظل منبراً لتكريم التميز وتشجيع الفكر والإبداع وخدمة التنمية الثقافية والعلمية في البحرين والمنطقة.

تكريم أعضاء مجلس أمناء جائزة يوسف بن أحمد كانو تقديراً لعطائهم

المنامة ٥ أبريل ٢٠٢٦ - في لفتة تقديرية تعكس روح الوفاء والعرفان، أقامت جائزة يوسف بن أحمد كانو حفلاً لتكريم أعضاء مجلس الأمناء الذين انتهت مدتهم، وذلك تقديراً لدورهم البارز ومساهماتهم القيّمة في دعم مسيرة الجائزة وتطويرها على مدى السنوات الماضية.

وفي كلمته بهذه المناسبة، أشاد السيد نبيل كانو، رئيس مجلس أمناء الجائزة، بالدور الكبير الذي اضطلع به الأعضاء المكرمون، مؤكداً أن جهودهم المتواصلة كان لها الأثر الواضح في الارتقاء بمستوى الجائزة وتوسيع مجالاتها، إلى جانب إسهاماتهم الأكاديمية التي عززت مكانتها على الساحة الثقافية والعلمية. كما عبّر عن خالص شكره وتقديره لعطائهم خلال فترة رئاسة والده الراحل خالد كانو، مثمّناً ما بذلوه من جهود أسهمت في تحقيق نجاحات متواصلة للجائزة.

من جانبه، استعرض د. إبراهيم الهاشمي، في كلمة ألقاها خلال الحفل، البدايات الأولى لفكرة الجائزة، مشيراً إلى أنها انطلقت إثر زيارة قام بها المغفور له عبدالعزيز كانو والدكتور عبداللطيف كانو للتشاور حول إطلاقها، قبل أن ترى النور رسمياً في عام ١٩٩٨. وأوضح أن الجائزة، وعلى امتداد أكثر من خمسة و عشرين عاماً، شهدت تطورات نوعية وإنجازات بارزة، معرباً عن اعتزازه بالعمل إلى جانب العديد من أفراد عائلة كانو خلال هذه المسيرة. كما أشاد بجهود الأمين العام الحالي، مؤكداً أن أداءه المتميز يعكس أعلى درجات الكفاءة والاقتدار، ودوره المحوري في تعزيز الأداء المؤسسي. واختتم كلمته متمنياً للرئيس الجديد و مجلس الأمناء القادم كل التوفيق في مواصلة مسيرة النجاح.

بدوره، أعرب د. ناظم الصالح عن بالغ شكره وتقديره للسيد نبيل كانو على هذه المبادرة الكريمة، مستذكراً بدايات عمله في الجائزة والاجتماعات التي جمعته مع الراحل خالد كانو، مؤكداً أن فترة عضويته التي امتدت أحد عشر عاماً تُعد من أبرز محطات مسيرته المهنية وأكثرها فخراً واعتزازاً.

كما تقدّم د. حسن كمال بالشكر والتقدير لعائلة كانو على تأسيس هذه الجائزة الرائدة، مشيراً إلى أنها تمثل منصة مهمة للباحثين والأكاديميين في العالم العربي لعرض أعمالهم العلمية وتشجيعهم على تقديم أفضل الأفكار والتجارب، متمنياً لمجلس الأمناء الجديد دوام التوفيق والنجاح في استكمال هذه المسيرة.

ويأتي هذا التكريم تأكيداً على حرص الجائزة على ترسيخ ثقافة التقدير والاعتراف بالجهود المخلصة، وتعزيز استمرارية العطاء في خدمة البحث العلمي والإبداع. كما تستعد الجائزة حاليا للإعلان عن التشكيل الجديد لمجلس الأمناء للدورة رقم ١٣ و التي تنطلق أعمالها هذا الشهر.

تكريم د. إبراهيم الهاشمي من قبل السيد نبيل كانو رئيس مجلس الأمناء و تظهر في الصورة السيدة منى كانو نائب رئيس مجلس الأمناء

تكريم د. ناظم الصالح من قبل السيد نبيل كانو رئيس مجلس الأمناء و تظهر في الصورة السيدة منى كانو نائب رئيس مجلس الأمناء

تكريم د. حسن كمال السيد من قبل نبيل كانو رئيس مجلس الأمناء و تظهر في الصورة السيدة منى كانو نائب رئيس مجلس الأمناء

صورة جماعية للحضور

جائزة
يوسف بن أحمد كانو

٢٦ عاماً من دعم البحث العلمي والإبداع

تأسست عام ١٩٩٨

تكريماً لذكرى رجل الأعمال الحاج
يوسف بن أحمد كانو

٦ ملايين دولار

إجمالي المبلغ المرصود للجائزة من
مجموعة يوسف بن أحمد كانو

٣ مجالات رئيسية

-البحث الاقتصادي

- البحوث الطلابية

- الفن التشكيلي

٧٤ ألف دولار

إجمالي قيمة الجوائز
في كل دورة

الفائزون

60

٦٠ فائزاً

حتى الدورة الثانية عشرة

50%

من البحرين

50%

من دول عربية أخرى

مصر • السعودية • الجزائر • الكويت • فلسطين • السودان

رؤساء مجلس الأمناء

المرحوم عبدالعزيز كانو

أول رئيس لمجلس الأمناء

المرحوم خالد كانو

استلم قيادة المجلس لاحقاً

الحضور العربي

انضمت الجائزة إلى منتدى الجوائز العربية في ٢٠٢٥

جائزة يوسف بن أحمد كانو
Yusuf Bin Ahmed Kanoo Award

إعادة تشكيل مجلس أمناء جائزة يوسف بن أحمد كانو

(المنامة، ١٥ أبريل ٢٠٢٦) أعلن نبيل خالد كانو رئيس مجلس أمناء جائزة يوسف بن أحمد كانو عن إعادة تشكيل مجلس أمناء جائزة يوسف بن أحمد كانو للدورة القادمة، في خطوة تعكس توجه الجائزة نحو تعزيز دورها في دعم البحث العلمي والإبداع الثقافي، ومواكبة المستجدات التكنولوجية. و ينضم لمجلس الأمناء الجديد شخصيات مرموقة عرفت بإسهاماتها المتعددة في المجالات العلمية و الثقافية و الإعلامية على مستوى الخليج العربي.

و أعرب كانو عن تقديره لكل من ساهم في دعم مسيرة الجائزة منذ تأسيسها في عام ١٩٩٨م مؤكداً حرص عائلة يوسف بن أحمد كانو على إستمرار العمل الدؤوب لتعزيز دور الجائزة كمنصة مميزة للباحثين و المبدعين العرب. و أضاف أن التشكيل الجديد لمجلس الأمناء يجمع بين أصحاب الخبرة والطاقات الشابة، بما يسهم في تطوير عمل الجائزة وتعزيز أثرها في المجتمع.

و تشمل قائمة الأعضاء الجدد لمجلس أمناء جائزة يوسف بن أحمد كانو السيد فهد فوزي كانو الذي تقلد مناصب إدارية رفيعة في مجموعة يوسف بن أحمد كانو في البحرين و الإمارات، كما يعتبر من الناشطين في الأعمال التطوعية الشبابية حيث يرأس الإتحاد البحريني للبادل و يشغل عضوية مجلس الإتحاد الملكي للجولف. و تضم القائمة كذلك البروفيسور منصور أحمد العالي رئيس الجامعة الأهلية، وأحد القيادات الأكاديمية المخضرمة في مملكة البحرين، حيث يمتلك خبرة واسعة في تطوير مؤسسات التعليم العالي وتعزيز البحث العلمي، و لديه إسهامات بحثية في مجالات التقنية و علوم الكمبيوتر و الخوارزميات و الذكاء الإصطناعي بالإضافة حوكمة مؤسسات التعليم العالي.

و ينضم إلى مجلس الأمناء الجديد أيضاً السيد مؤنس محمود المردي، الصحفي المعروف و رئيس تحرير جريدة البلاد البحرينية السابق، و الذي يعتبر من الشخصيات الإعلامية البارزة في المملكة، حيث يمتلك خبرة طويلة في العمل الصحفي والإعلامي، وأسهم في تطوير المحتوى الإعلامي وتعزيز دوره في خدمة القضايا الوطنية. هذا بالإضافة إلى السيد راشد نبيل الحمر رئيس تحرير جريدة الأيام البحرينية و الحائز على جائزة رئيس مجلس الوزراء للصحافة تقديرًا لإسهاماته البارزة في قطاع الإعلام في مملكة البحرين و الذي يتمتع باطلاع واسع على المشهد الإعلامي، ويمتلك فهماً عميقاً لتطوراته، بما يسهم في دعم حضور الجائزة إعلامياً وتعزيز تواصلها مع مختلف شرائح المجتمع.

كما احتفظ عدد من الأعضاء بمواقعهم في التشكيل الجديد، وهم السيدة منى مبارك كانو نائب رئيس مجلس الأمناء التي تواصل دورها في دعم مسيرة الجائزة والإشراف على توجهاتها الاستراتيجية ولها إسهامات واضحة في تعزيز المبادرات المجتمعية والثقافية. و كذلك الدكتور عبدالله عبدالرحمن يتيم الوكيل المساعد للثقافة والتراث والوطني السابق و الأكاديمي المتخصص في علم الأنثروبولوجيا و الذي له إسهامات مهمة في مجالات التعليم الجامعي و البحث العلمي و الثقافة. و أيضاً الدكتور وليد خليل زباري عميد كلية الدراسات العليا للتربية والدراسات الإدارية والتكنولوجية بجامعة الخليج العربي الذي يعتبر من الأسماء المرموقة في مجالات الاستدامة والموارد المائية، ويتمتع بخبرة علمية واسعة على المستويين المحلي والدولي.
و ينتظر مجلس الأمناء الجديد جدول أعمال يشمل إطلاق النسخة الثالثة عشرة من الجائزة و ما يتضمنها من إختيار لمواضيع مسابقات الجائزة تواكب العصر و تكوين لجان عمل مهمتها الإشراف على تقييم مساهمات المشاركين بالإضافة إلى متابعة تنفيذ رؤية الجائزة التي تم إقرارها سابقاً.
و تم تأسيس جائزة يوسف بن أحمد كانو في إطار إهتمام مجموعة يوسف بن أحمد كانو التجارية بدعم المشروعات ذات الخدمة العامة والمساهمة الفعالة في المشروعات الدينية والثقافية والإنسانية و دعما لمسيرة العلم و تشجيعاً للمفكرين والعلماء من أبناء البحرين و البلدان العربية في مجالات الاقتصاد والأعمال، ومجالات العلوم والآداب المختلفة. و تحمل الجائزة اسم المؤسس للمجموعة التجارية الحاج يوسف بن أحمد كانو تخليداً لذكراه حيث عرف بإهتمامه بالعلم والعلماء ومساعدة طلاب العلم إلى جانب مساهماته الكبيرة في الأعمال الإنسانية و الخيرية التي تعود بالنفع على المجتمع.

نبيل خالد كانو

رئيس مجلس الأمناء

منى مبارك كانو

نائب رئيس مجلس الأمناء

فهد فوزي كانو

عضو

د. منصور أحمدالعالي

عضو

د. عبدالله عبدالرحمن يتيم

عضو

د. وليد خليل زباري

عضو

مؤنس محمود المردي

عضو

راشد نبيل الحمر

عضو

جامعة العلوم التطبيقية وجائزة يوسف بن أحمد كانو تبحثان تعزيز التعاون في مجالات التعليم والابتكار والبحث العلمي

استقبلت جامعة العلوم التطبيقية وفداً رفيع المستوى من جائزة يوسف بن أحمد كانو، في زيارة تعكس عمق الشراكة الوطنية والاهتمام المشترك بدعم مسيرة التعليم والابتكار والبحث العلمي في مملكة البحرين. وكان في مقدمة مستقبلي الوفد سعادة الأستاذ الدكتور وهيب الخاجة رئيس مجلس الأمناء، وسعادة الأستاذ الدكتور حاتم المصري رئيس الجامعة، بحضور نواب الرئيس وعدد من المسؤولين الأكاديميين والإداريين.

وضم الوفد الزائر سعادة الأستاذة منى مبارك كانو نائب رئيس مجلس الأمناء لجائزة يوسف بن أحمد كانو، إلى جانب السادة أعضاء مجلس الأمناء الموقرين، حيث جرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون المشترك وتبادل الخبرات بما يسهم في دعم البيئة

الأكاديمية والبحثية، وتطوير المبادرات النوعية التي تخدم الطلبة والمجتمع.

وفي هذا السياق، أكد سعادة الأستاذ الدكتور وهيب الخاجة حرص جامعة العلوم التطبيقية على توسيع آفاق التعاون مع جائزة يوسف بن أحمد كانو، مشيراً إلى أن هذه الشراكة تمثل نموذجاً رائداً للتكامل بين المؤسسات التعليمية والوطنية، بما يدعم مسيرة التميّز العلمي ويعزز من جودة المخرجات التعليمية، بما يتماشى مع تطلعات مملكة البحرين نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

من جانبها، أعربت سعادة الأستاذة منى مبارك كانو عن اعتزازها بهذه الزيارة، مؤكدة أن التعاون مع جامعة العلوم التطبيقية يمثل خطوة استراتيجية نحو دعم الكفاءات الوطنية الشابة، وتعزيز ثقافة الابتكار والتميّز، مشيرةً إلى أن الجائزة تسعى دائماً إلى بناء شراكات فاعلة مع المؤسسات الأكاديمية الرائدة لإحداث أثر إيجابي ومستدام في المجتمع.

بدوره، أوضح سعادة الأستاذ الدكتور حاتم المصري أن الجامعة تولي اهتماماً بالغاً بدعم الابتكار والبحث العلمي، وتسعى بشكل مستمر إلى بناء علاقات تعاون مثمرة مع المؤسسات الوطنية الرائدة، بما يسهم في تطوير البرامج الأكاديمية وتهيئة بيئة تعليمية محفزة للإبداع.

وتأتي هذه الزيارة في إطار التزام جامعة العلوم التطبيقية وجائزة يوسف بن أحمد كانو بدعم مسيرة العلم والتميّز، وتعزيز بيئة الابتكار والمعرفة، انطلاقاً من الرؤية الوطنية التي تحظى بدعم ورعاية القيادة الرشيدة حفظها الله، والتي تضع تنمية الإنسان البحريني وتمكينه في صميم أولوياتها، تأكيداً على أهمية العمل المشترك لتحقيق التنمية المستدامة وازدهار الوطن.

اَلخِتَامُ

كانـو
الثقـافية

جائزة يوسف بن أحمد كانو
Yusuf Bin Ahmed Kanoo Award

كانو الثقافية مجلة علمية ثقافية شاملة تأسست عام 1429هـ - 2008م
تصدر عن جائزة يوسف بن أحمد كانو

www.ybakanooaward.com

kanoo.award@kanoo.com
هاتف 17226153 (973+) ، فاكس 17226153 (973+)
المنامة - مملكة البحرين ص.ب: 1170